

إشكالية الثقافة السياسية والعنف وانعكاساته على حقوق الإنسان في الجزائر

بقلم الأستاذ: خروبي شوقي

كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة سعيدة

مقدمة:

تمثل الثقافة السياسية⁽¹⁾ إحدى أهم دعائم الاستقرار السياسي في الدولة، إذ تترك أثرا واضحا على مستوى الفعل و الممارسة، فالتجانس الثقافي و التوافق بين ثقافة النخب و ثقافة الجماهير يساعدان على الأمن والاستقرار أما التجزئة الثقافية و الاختلاف بين ثقافة النخب و ثقافة الجماهير فإنه يشكل مصدر تهديد لأمن واستقرار النظام السياسي ولشريعته وديمومته، و عليه فقد تكون الثقافة السياسية إما دافعا للتنمية والأمن الاستقرار أو عاملا من عوامل التجزئة و الفرقة و عائقا لها، وهذا بالنظر إلى طبيعة الثقافة العامة السائدة في المجتمع⁽²⁾، بعبارة أخرى فإن النسق الثقافي العام إما أن يساعد على التنمية والأمن واستقرار المجتمع والدولة، و إما أن يكرس الانقسام و الصراع السياسي، و بهذه الصورة فإن العلاقة جدلية بين الأمن والاستقرار، و الثقافة السياسية التي تعد مجموع التصورات و السلوكيات و الاتجاهات المساهمة في تقديم نموذج معين لمفهوم المجتمع و الدولة والشرعية⁽³⁾.

المبحث الأول : التأصيل النظري لمفهوم الثقافة السياسية والعنف

يجمع علماء السياسة على أن الثقافة السياسية هي أولا وقبل كل شيء مجموعة من القيم والاتجاهات المتعلقة بأنماط الثقافة و التنشئة السياسية التي تعكس خصوصية كل مجتمع عبر ميراثه التاريخي و الحضاري و واقعه الجغرافي و التركيب الاجتماعي و طبيعة النظام السياسي والاقتصادي، كما أنها تشمل مجموع السلوكات و الممارسات السياسية التي يفهم منها محتوى توجهات السياسة بجميع مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المحددة لمفهوم الدولة و لنموذج الشرعية⁽⁴⁾.

المطلب الأول : مفهوم الثقافة السياسية

ظلت التنشئة السياسية تمثل عملية ثنائية التأثير، فعن طريقها يتم تلقين الأفراد القيم و المعايير والأهداف السياسية وبصفة خاصة إيديولوجية المجتمع و عن طريقها يمكن نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل أو العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة من خلال التجديد السياسي واختيار وانتقاء الصفوة السياسية لتحقيق التكامل والوحدة من خلال التجانس و الانسجام السياسي و الاجتماعي الذي يساهم في بناء الأمة⁽⁵⁾.

فالتنشئة السياسية هي عملية توصيل الثقافة السياسية و بالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك و معايير للقيم و الأحاسيس تجاه النظام السياسي وأدواره المختلفة وشاغلي هذه

الأدوار كما أنها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة و المشاعر تجاه مدخلات المطالب إلى النظام ومخرجاته السلطوية.

إن الثقافة السياسية كونها تمثل مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، تقدم القواعد المستمرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي⁽⁶⁾، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه⁽⁷⁾، أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما و محكومين.

إن مجموع القيم و الاتجاهات والسلوكيات و المعارف السياسية لإفراد المجتمع هي في الأخير محصلة جزء من الثقافة العامة للمجتمع⁽⁸⁾، وهي بذلك تلقى اهتماما خاصا من قبل النخبة الحاكمة وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصه الدولة لإحداث تغيير في ثقافة المجتمع ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

إن الحديث عن الاستقرار والشرعية لأي نظام سياسي إنما يتحقق بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، و وجود قنوات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم، أما إذا حدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية فهنا تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام و بقاءه و استقراره و إذا سلمنا أنه لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية إذ أن

هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لتشكيل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإن المسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم و طبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين و الدولة في أغلب الدول النامية لم تحسم بعد و لا تزال محل خلاف و صراع.

المطلب الثاني : العنف والصراع من خلال الثقافة السياسية

إن الحديث عن ظاهرة الصراع التي لازمت الحركة الوطنية وامتدت لتلقي بضالها على الدولة المستقلة تحولت إلى إطار صارت القوة فيه وسيلة وحيدة لتحديد العلاقات بين أطرافه، إن هذه الصراعات الداخلية التي امتدت طوال أربعين سنة أدت إلى انفجار الوضع السياسي في البلاد مما أدى إلى تدني في ممارسة حقوق الإنسان وما رافقه من عنف وعنف مضاد، وهنا لا بد من الوقوف لدى تحليل ظاهرة العنف ليس فقط عند ما هو متداول بشأن الاستخدام أو التهديد باستخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعيا، وإنما المقصود بالعنف هنا تلك المجموعة من الإختلالات والتناقضات الكاملة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للمجتمع، والتي تتخذ عدة أشكال كغياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة وغياب القانون والعدالة الاجتماعية، وحرمان قوة معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية، ولعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم، الصحة، المأكل... الخ) لقطاعات

عريضة من المواطنين والتبعية على المستوى الخارجي⁽⁹⁾، وبتحول أهدافه ودوافعه يصبح العنف السياسي الاستخدام أو التهديد باستخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية.

أمام هذه المبادئ العامة و من خلال هذه التعريفات الأولية هل يمكن الحديث عن ثقافة سياسية تشاركية في الجزائر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية الأولية لا بد من تحديد طبيعة الثقافة السياسية السائدة والثقافة العامة للمجتمع و إبراز مضامينها من خلال حدود الدراسة المنهجية و التحليلية هذا إذ سلمنا بصعوبة إبراز سماتها الخاصة ما لم يتم إدراج عناصرها الرئيسية ضمن النسق العام و إخضاعها للدراسة في إطار سوسيولوجي الذي يربط الكل بالجزء للوصول إلى خصوصيات التجربة و بالتالي استخلاص النتائج الجزئية والكلية، فالثقافة السياسية التي هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة لأشمل وجب تفسيرها عند دراستها من خلال المنظور لأشمل للثقافة في المجتمع، ساهمت جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تشكيل قيم الثقافة السياسية الذي انعكس على التطور و التجربة السياسية الجزائرية نتيجة خبرات التنشئة الاجتماعية و السياسية والقيم السائدة و الاختيارات الإيديولوجية المتبعة لذلك ظلت الخبرة التاريخية للواقع الثقافي والاجتماعي و السياسي للمجتمع الجزائري غداة التحول الديمقراطي تستمد جذورها من أرضية الحركة الوطنية و النخب الحاكمة بعد الاستقلال و من تجربة الحزب الواحد.

ساهمت هذه التراكمات في التأثير و تجديد الاتجاهات السياسية العامة للمجتمع الجزائري و أنتجت ثقافة سياسية خاصة أثرت هي الأخرى على الواقع السياسي والثقافي أثناء التحول السياسي والديمقراطي و ظلت تلك العناصر تمثل امتداد تاريخي و طبيعي تستمد مرجعيته من الظاهرة الاستعمارية و تجربة الحركة الوطنية و من المسجد، المدرسة، الأسرة، الحزب الواحد و وسائل الإعلام..الخ.

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي و الثقافة السياسية

أدى التحول السياسي الذي عاشته الجزائر في بداية التسعينات إلى مضاعفات و مخلفات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية استرعت اهتمام وانتباه الكثير من الباحثين والدارسين، فالتجربة الجزائرية تعكس بوضوح الجدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما تفرضه من تعددية حزبية كأحد أبعادها وما تعكسه طبيعة المكونات الثقافية للمجتمع الجزائري وثقل الميراث الاستعماري الذي أفرز أزمة هوية وطنية ساهمت في تأجج الصراع وتناقض لدى النخب السياسية التي فشلت في تحديد تصور عقائدي - إيديولوجي لعملية التغيير والتطور منذ البداية⁽¹⁰⁾.

المطلب الأول : التحول الديمقراطي في الجزائر

إن فشل الانتقال التدريجي والتطبيق الملائم لتجربة التحول السياسي في ظل ثقافة المجتمع السائدة وخصوصية الثقافة السياسية الراسخة في الذهنيات ضاعف من أسباب التعارض و التصادم حول ممارسة السلطة في إطار تعددي وأكدت على استحالة ترسيخ فكرة الحوار المتبادل بين النخب السياسية الحزبية التي ظل كل طرف يدعي أحقيته في تمثيل المجتمع غداة تجربة التحول الديمقراطي.

ظلت مسألة الشرعية السياسية التي افتقرت إليها كل النخب السياسية المتعاقبة على الحكم نتيجة هيمنة ثقافة سياسية متعارضة ومتسلطة تزداد ضخامة نظرا لتعدد الانقسامات السياسية وحجم الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتأتية من جذور تجريبي الحركة الوطنية والحزب الواحد.

كشفت تجربة التحول الديمقراطي مرة أخرى عن اختلالات هيكلية مست التوازنات الثقافية والسياسية بين الدولة و المجتمع المدني و ساهمت في تفاقم الولاءات الحزبية و الجهوية و عبرت عن تجربة لها امتداد تاريخي في إطار الحركة الوطنية و من ثم برزت الصراعات السياسية بقوة مما أفقد النظام السياسي استقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأعيد طرح إشكالية الشرعية و بدأ الحديث عن مسألة حقوق الإنسان و المشاركة السياسية للأحزاب والتيارات ضمن برامج اجتماعية و سياسية يغلب عليها الطابع الصراعى على السلطة.

فهل بإمكان هذه التيارات السياسية وهي تخوض تجربة ديمقراطية تعددية أن تعيد بناء ثقافة سياسية تشاركية تسهم في بناء مشروع مجتمع تطوري لمجموع المراجع الثقافية؟ و هل بإمكانها تطوير خطابها وتكييف مبادئها مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

وقد تجلّت أهمية البحث من خلال:

- إمكانية الوقوف على مكونات و عناصر الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري ماضيا و حاضرا وما تتركه من أثر على مستوى الخطاب و الممارسة السياسية.

- الوقوف على العلاقة الجدلية القائمة بين الثقافة السياسية و العنف السياسي ومسألة ممارسة حقوق الإنسان في الجزائر أثناء عملية التحول السياسي (الديمقراطي).

-إمكانية التحقق من طبيعة التحول الديمقراطي لدى التيارات السياسية من خلال تحليل طبيعة الخطاب والثقافة السياسية للقوى السياسية.

-الوقوف على أهم خصائص وسمات الخطاب السياسي الحزبي أثناء التحول السياسي و إقرار بدستور 1989 في إطار الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري.

-الوقوف على الممارسات السياسية لبعض القوى و تفضيلائها بناءا على منظور الثقافة السياسية السائدة في المجتمع في إطار التجربة التعددية.

ومن هنا تتمحور إشكالية البحث أساسا حول علاقة الثقافة السياسية بمسألة العنف السياسي وحقوق الإنسان في الجزائر، بمعنى إلى أي مدى يمكن للثقافة السياسية أن تكون مصدرا للعنف السياسي وتراجع ممارسة حقوق الإنسان؟ و للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على فرضيتين أساسيتين

وبهذا وعليه نعتبر أن الثقافة السياسية هي وسيلة أو مصدر للتربية و التنشئة على القيم الوطنية عندما:

1-ترتبط بالتوجيه المركزي للدولة .

2-عندما يكون للدولة مشروع وطني تربوي تعمل من خلاله على ترسيخ قيم معينة.

أو أن الثقافة السياسية يمكن أن تكون مصدرا للعنف السياسي و تهديدا لحقوق الإنسان وسببا في نشوء أزمة وطنية في حالات معينة:

(1) إذا ما تعددت مصادر التنشئة و غاب دور الدولة و مؤسساتها في التربية والتنشئة السياسية.

(2) أو عندما تحل الجماعات السياسية والحزبية محل الدولة.

إن طبيعة هذا البحث الذي سنتناول فيه مكونات ومصادر الثقافة السياسية الجزائرية التي يتجاذبها طرفين أساسيين أحدهما إسلامي و الآخر علماني منذ الإقرار بدستور 1989 و ما آلت إليه العلاقة بينهما من صراع و عداء انعكس بصورة جلية على المجتمع والدولة من خلال صور العنف السياسي وعدم احترام على قيم ومبادئ حقوق الإنسان الذي تعاني منه الجزائر إلى اليوم يلتزم باعتماد العديد من المناهج كالمناهج التاريخي الذي في مثل هذه البحوث يتم الاستعانة به حيث لا يتنافى مع مستويات الدراسة و البحث الذي يتطلب التعامل مع الموضوع بجميع أجزائه ضمن الزاوية الكلية والسوسيولوجية لتفسير الأحداث و من ثم تعميمها بدلا من الاقتصار على سرد المعلومات وتكديسها بغرض ربط الحاضر بالماضي لوضع مبادئ و قوانين عامة.

أما منهج تحليل المضمون فإنه في مثل هذه البحوث تجعلنا نتوقف عند بعض الخطابات و النصوص السياسية لدى مختلف الأطراف التي تعكس مضمون و طبيعة الثقافة السياسية و أهم خصائصها وسماتها الأساسية و علاقاتها بالديمقراطية و العنف السياسي وممارسة حقوق الإنسان واحترامه.

كما أن المنهج الوصفي نستهدف من خلاله إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة مما يسمح لنا بالتعرف على كينونتها و خصائص الثقافة السياسية الحزبية و الأسباب المؤدية إلى العنف السياسي وتدني ممارسة حقوق الإنسان في الجزائر.

لقد استدعت الدراسة وضع رؤية شاملة للموضوع بجميع أبعاده السوسولوجية كون الثقافة العامة والأنماط الاقتصادية و التنشئة الاجتماعية و السياسية تدخل في تشكيل الثقافة السياسية التي تمثل حينها مجموع التصورات و الاتجاهات و القيم التي تمثل المحصلة الثقافية بجميع جوانبها الاقتصادية والثقافية و السياسية ولقد انصب الاهتمام هنا على مفهوم المشاركة السياسية كمفهوم أساسي ضمن أبعاد الثقافة السياسية مما يؤكد التلازم اللصيق بين المشاركة و الثقافة السياسية و الاستقرار والأمن. إذ أن وجود ثقافة سياسية تشاركية هو أكبر دليل على فاعلية الممارسة السياسية و الانفتاح والتداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الإنسان، في هذا الإطار تتحدد العلاقة بين مفهومين ضمن سياق الحديث عن منظور الثقافة في المجتمع الجزائري حيث تبرز التيارات السياسية كوحداث تمثل أهمية خاصة تعكس مجموع المعارف و التطورات ذات الطابع السياسي المتصلة بالمشاركة والحقوق والحريات السياسية ومسألة التداول السلمي على السلطة.

المطلب الثاني : الثقافة السياسية في ظل التحول الديمقراطي

تحضى التجربة التعددية في الجزائر باهتمام خاص إذ ما قورنت بغيرها ضمن نسق المجتمع السياسي والمدني، فالتيارات السياسية الممثلة للمجتمع و لمجموع علاقات اجتماعية تحاول الحد من سلطة الدولة

وقوتها، فالدراسة يحاول أن يسلط الضوء ويركز على الخصوصية الثقافية وتأثيراتها على جملة التوجهات السياسية داخل العملية السياسية أثناء تجربة التحول السياسي.

فقد تطرقت الدراسة لمسألة تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري و ذلك بالعودة للأصول التاريخية المساهمة في تبلور بنية هذه الثقافة بهدف إبراز أهم مكوناتها، خصائصها و عناصرها، والجزائر تعكس نمطا ثقافيا معيناً ذو ثقافة سياسية معينة ترجع أصولها إلى التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تتولاها الأسرة المجتمع المسجد و الظاهرة الاستعمارية و تجربتي الحركة الوطنية والحزب الواحد و التي أثرت بطريقة مباشرة على السلوك الاجتماعي و الممارسة السياسية للنخب الحاكمة خاصة إذا ما اعتبرنا أن هذه المرحلة تعد أكثر من حاسمة في صيرورة تثبيت طبيعة الثقافة السياسية، ولهذا وظفنا هذا كمؤطر تاريخي، حيث أدرجنا فيه أهم الأحداث التاريخية التي أدت طيلة أربعين سنة إلى ضعف وانعدام أي مجهود لبناء المجتمع ودولة القانون والحريات والحقوق الأساسية.

ثم عالجنا الأثر الذي تركته المنظومة الثقافية على التحول السياسي مع بداية التعديلات الدستورية التي كرسها دستور 23 فيفري 1989 و التي أدت إلى وضعية جديدة للمنافسة الحزبية التعددية بافتراضه أن عامل الصراعات الإيديولوجية أو الثقافية أو الإثنية أو الجهوية تعد عوامل

مساهمة في تبلور خطاب عدائي أدى إلى حالة التفكك و الانقسام الذي تعيشه الجزائر اليوم.

ثم تطرقنا لطبيعة الأزمة الراهنة اليوم على ضوء التجربة الديمقراطية التعددية وتأثيرها على الحريات وحقوق الإنسان نتيجة استمرارية سلوك و ثقافة النخبة السياسية على مستوى الخطاب و الممارسة و ذلك على ضوء علاقة التيارات السياسية بمسألة العنف السياسي ومسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، مما استدعى البحث في أسبابه مظاهره وآلياته و سيناريوهات المستقبل.

إن عامل الصراع ظل عاملا حاسما رافق التطور التاريخي للمجتمع الجزائري و استقر خاصة لدى النخب الحاكمة السياسية منها و العسكرية⁽¹¹⁾ و هذا ما يفسر ربما عملية تشكل الثقافة السياسية التدريجي الآتي من واقع التنشئة الاجتماعية و السياسية للمجتمع الجزائري بكل مكوناته و تنوعاته الثقافية القائمة على الاختلاف و التناقض، و بذلك تكون الثقافة السياسية للنخب الحاكمة ثقافة مكتسبة إنتقلت عن طريق التفاعل بمختلف الاتجاهات السياسية عبر التراكمات التاريخية الموروثة.

إن الصراع بين النخب السياسية و العسكرية ساهم بطريقة غير مباشرة في انقسام النخب الحاكمة وأدى في الأخير إلى تفكك التحالف التاريخي بين المؤسسة العسكرية، مؤسسة الرئاسة و الحزب وساهم في

انهيار التوازن لصالح تيار على حساب تيار آخر و فشلت بذلك تجربة الاندماج بين الجناح العسكري و السياسي في الجزائر بعد الاستقلال خاصة بعد ما أظهرت انسجاما وتوافقا غداة الإعلان عن إنطلاق الثورة المسلحة .

ظل الصراع القائم يعكس تناقضات بين قيم، اتجاهات وتصورات تقليدية موروثة و أخرى حديثة مكتسبة ومستوردة تخفي وراءها أفكار متعارضة و متصارعة ساهمت في تراجع مصادر الشرعية السياسية للنخبة الحاكمة و أثرت تأثيرا بالغيا على السلطة و توجهاتها الإقصائية مستبعدة أية إمكانية لتداولها و ممارستها بالطرق السلمية الديمقراطية وذلك لانعدام الوسائط الثقافية و السياسية التي تسمح بحياة تعددية.

تكاد عوامل الصراع في الجزائر تكون في بعض جوانبها موضوعية، أي مستقلة نسبيا عن المؤسسة السياسية التي تخترقها، فجزورها ممتدة في المجتمع الجزائري نفسه، فالقيم و التصورات التقليدية طغت وأضحت عقبة لإقامة أي نموذج اجتماعي متفق عليه بين مختلف التيارات المتنافسة كون الأطروحات متعارضة ومتناقضة ولا تسمح حتى بوجود حد أدنى من الاتفاق حول طبيعة مشروع المجتمع السياسي المراد تبنيه.

إن غياب ثقافة الحوار و التنسيق لدى النخب الحاكمة التي مزقتها التيارات الثقافية والسياسية جعلت نظرتها لمفهوم طبيعة المجتمع و الدولة نظرة ضيقة و انعكس ذلك سلبيا في اختيار مشروع مجتمع مدني فاعل

يشمل فيه مجموع الفئات الشعبية. إن سياسة الإقصاء التي تبنتها النخبة الحاكمة وتثبيتها لدور الدولة الشمولية لم يترك أي فرصة للمشاركة السياسية والحوار لباقي القوى الأخرى⁽¹²⁾ التي كانت قد أعلنت مسبقا رفضها الإيديولوجية الشعبوية والاختيار الإيديولوجي والسياسي الغامض والمفروض قصرا.

الواقع أن النخبة السياسية الثورية القائمة انتهت مهمتها مع تحقيق الهدف الذي نشأت من أجله وهو استقلال الجزائر و كونها ضمت تيارات سياسية مختلفة و فئات اجتماعية متناقضة و أجيال متباعدة اتفقوا على حد أدنى جمعهم لطرد المستعمر من وطنهم، فإنه بمجرد تحقيقهم لهذا الهدف الذي عملوا واجتمعوا من أجله تحت مظلة الجبهة قد إنتهى بذلك دور الجماعة ليترك مكانه لمفهوم التعدد والتنوع و الاختلاف ليس في إطار الأفكار فحسب و إنما في مجال التنظيمات والأحزاب والجمعيات المستقلة بعضها عن بعض ولذلك فإن عوامل الصراع ظلت ملازمة لثقافة القوى السياسية نتيجة الانقسامات وتباين وجهات النظر الإيديولوجية حتى خلال مرحلة الانفتاح السياسي التي اتسمت بتفاهم الولاءات الحزبية والجهوية، إذ كان يمكن لآلية ديمقراطية أن تجعل الصراعات بناءة وتنقد الجزائر من الأزمات السياسية العنيفة التي تشهدها لو تم حسن استغلالها.

إلا أن بعض عوامل الصراع التي مزقت النخب الحاكمة لم تكن من ابتكارها الخاص فهي موروثية وموروثة. ورثتها من تجربة نضال الحركة

الوطنية التي عاشت صراعا واضحا بين جناحيها و بين تياراتها الإيديولوجية المتعددة و المتناقضة و صراعا إثنيا وجهويا بين قياداتها، لقد ورثت منها الشعبوية التي تعتبر نط من ممارسة السلطة يعتمد على نفي الصراع الاجتماعي و على مغالطة العامة⁽¹³⁾، ثم ورثتها إلى الجهة الإسلامية للإنقاذ التي حاولت أن تقدم نفسها كمشروع سياسي اجتماعي بديلا يخلص الجزائر من أزمتها السياسية و الاقتصادية إلا أنها ورثت هي أيضا نفس بذور النزاع الداخلي من خلال جملة الصراعات الفكرية التي تنازعتها تيارات متعددة ومتناقضة: تيار الجزارة، التيار الإصلاحى، التيار السلفى... الخ ومن ثمة فإن عوامل الصراع في الجزائر ظلت تمتد جذورها في أعماق المجتمع الجزائري نفسه.

ظلت الخطابات السياسية الحزبية أثناء عملية التحول الديمقراطي تميل عموما إلى التحريض والتهديد بالقوة دون التفكير جديا في البحث عن إمكانية للحوار والتعاون والتعايش بن مختلف القوى السياسية لتحديد اختيار مشروع المجتمع يلقى رضا كل الأطراف كون مسألة السلطة وشرعيتها ظلت تمثل هاجس التوجهات العامة.

الخاتمة :

لقد غابت لدى أغلب التيارات السياسية مسألة بناء الدولة والمجتمع بالطرق السلمية وظلت القوة إحدى أدبيات ومرجعيات الأحزاب السياسية التي وظفت حالة الغضب الاجتماعي والسياسي

بكل أبعاده للوصول إلى السلطة واحتكارها لغياب تصورات ومفاهيم فكرية وسياسية ذات قيم وأبعاد ودلالات سياسية سلمية تساهم في خلق تقاليد للممارسة السياسية واتسمت على إثرها العلاقة بين الدولة والمجتمع بطابع عدائي متبادل.

ساهم التناقض على مستوى الخطاب السياسي للتيارات السياسية في اتساع فجوة بين النصوص السياسية التي ظلت تقليدية وبين الممارسة السياسية التي عكست نزوع النخب الحزبية الحاكمة الحديثة إلى العنف والعدوانية في بناء الدولة والمجتمع.

لم تستطع الأحزاب السياسية القيام بدورها السياسي و الاجتماعي لبعث ثقافة سياسية سلمية تتضمن المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية وتساعد على إعادة التفكير في بناء الدولة و المجتمع وفق المبادئ و القيم الديمقراطية إذ عجزت عن التخلص من ثقافتها السياسية الصراعية التي حملتها طيلة السنوات الماضية.

إن الحديث عن بناء الدولة و المجتمع الذي ظل يشكل إحدى أولويات النخب الحاكمة شكل تراجعاً مخيفاً بعد تجربة التحول السياسي نتيجة تعدد مصادر التنشئة وبروز خطابات سياسية حزبية منافية للقيم و المبادئ الديمقراطية وذلك لغياب دور مؤسسات التنشئة الفعلي بدأ من الأسرة، المدرسة، المسجد، الحزب و باقي مؤسسات الأخرى لذا تطلبت هذه المرحلة ضرورة إعادة النظر للأحزاب السياسية في ثقافتها السياسية

من خلال تطوير خطاباتها وتكييفها مع المبادئ والقيم الديمقراطية ومع التوجه السلمي للدولة.

إن غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وفشل الخطاب السياسي الحزبي في بلورة ثقافة سياسية سلمية وكذا الانقسام الذي شهدته النخبة الحاكمة على مستوى الخطاب و الممارسة السياسية مكن المعارضة الإسلامية من استغلال هذه الفرصة السياسية السانحة لطرح أيديولوجيتها وبالتالي نموذجها في بناء الدولة والمجتمع بالقوة و العنف.

الهوامش :

- 1) Gabriel A.Almond & Sidney Verba, The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton University Press, 1963, P17.
- 2) سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر ايتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 186.
- 3) رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، بغداد... ط1، 2012، ص ص 23-36.
- 4) TALCOTT Parsons, the Social System, London, the Free Press of Glence, 1964, p15.
- 5) Sidney Verba « Comparative Political Culture », In :Lucian W.Pye & Sidney Verba, Political Culture and Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1965, P521.
- 6) Sidney Verba « Comparative Political Culture », In :Lucian W.Pye & Sidney Verba, Political Culture and Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1965, P521.
- 7) بن طاهر علي، الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 7.
- 8) داليا احمد رشدي عرفات، دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية، دراسة في فكر المحافظين الجدد اتجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، 2001-2006، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 31.
- 9) احمد حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في المجتمعات العربية، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص 43.

- (10) هدى ميتيكس، توازنات القوى في الجزائر (إشكالية الصراع على السلطة في صراع على السلطة في إطار التعددية) المستقبل العربي، العدد 172، السنة 1993، ص 25.
- (11) هواري عدي، مؤتمر الجزائر في التسعينيات، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السياسة الدولية، السنة 29، العدد 114، أكتوبر 1993، ص 244.
- 12) BENJAMIN Stora, histoire de l'Algérie depuis l'Indépendance 1962-1988 (France : Edition la découverte, 2001), PP08-14.
- (13) محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، الجزائر: موقف للنصر (1994)، ص 68.